

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أشاريا (نيبال)

المحتويات

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المقدمة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (تابع)*

البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى من بنود جدول الأعمال) (تابع)*

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى من بنود جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المقدمة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (تابع) (A/61/23)، الفصلان السابع والثاني عشر، و (A/61/70)

البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/61/23)، الفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/61/23)، الفصلان السادس والثاني عشر، و (A/61/62)

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/61/66)

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى) (تابع) (A/61/121 و A/61/23)

١ - السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا): قال إن مسألة جبل طارق ذات أولوية في السياسة الخارجية لإسبانيا. والاجتماع الوزاري للمحفل الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، الذي عقد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والاستفتاء المقبل على الدستور الجديد لجبل طارق يشيران إلى عهد جديد يبشر بمناخ مفض إلى حل للتراع بين إسبانيا والمملكة المتحدة بشأن جبل طارق. بيد أن هذه التطورات لم تغير موقف إسبانيا بشأن الوضع الاستعماري لجبل طارق، ولا تعني حدوث تغير في مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء

استعمار الإقليم. ولم تتخلَّ إسبانيا عن سيادتها على جبل طارق، التي جرى التنازل عنها بموجب المادة العاشرة من معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، أو على إقليم المضيق، الذي لم تعترف إسبانيا باحتلاله قط. وفي القرارات الأخيرة، أكدت الجمعية العامة أن الاستعمار مخالف لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن مسألة جبل طارق تمس الوحدة الإقليمية لإسبانيا. وينبغي أن يتحقق إنهاء الاستعمار كنتيجة للمفاوضات بين إسبانيا والمملكة المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح جبل طارق وليس الحق المفترض في الحكم الذاتي. وفي عام ١٩٨٤، بدأت الحكومتان عملية بروكسل وتعهدتا بفض التراع وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية العامة المملكة المتحدة وإسبانيا للدخول في مفاوضات في إطار عملية بروكسل، بغية فض خلافهما على جبل طارق، بما في ذلك مسألة السيادة. وإسبانيا ملتزمة بتلك العملية.

٢ - واستطرد قائلا إن الغرض من الاستفتاء المقبل على الدستور الجديد لجبل طارق غير واضح لأن شعب جبل طارق والمملكة المتحدة أعلنوا مرارا إيمانهم بالسيادة الكاملة للمملكة المتحدة على جبل طارق. وفي الواقع، يمثل الدستور الجديد تطورا داخليا في شكل تحديث للإدارة العامة وليس له أي أثر على المركز الدولي لجبل طارق. وكان الرئيس السابق للجنة الخاصة، السيد هونتي، قد أعلن أنه إذا احتفظت الدول القائمة بالإدارة بالسلطات بموجب إجراءات من قبيل وضع دستور جديد، سيكون من الصعب الموافقة على أنه حدثت عملية لإنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، فإن المادة الأخيرة من الدستور الجديد لجبل طارق تعكس بوضوح المركز الاستعماري للإقليم بالنص على أن لجلالة الملكة السلطة الكاملة لسن تشريع في جبل طارق. ولا يزال جبل طارق مدرجا في قائمة أقاليم أعالي البحار للمملكة المتحدة،

٥ - السيد كاروانا (رئيس وزراء جبل طارق) قال إنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن مسألة جبل طارق تمثل قضية عادية لإنهاء الاستعمار وفقا لحق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتقرير المصير هو المبدأ الوحيد المنطبق في عملية إنهاء الاستعمار بموجب ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية، والسعي لتطبيق مبدأ وحدة الأراضي على أي عملية لإنهاء الاستعمار إعتقاد خاطئ لا يمكن الدفاع عنه. وتصر إسبانيا على الرأي القائل بأن شعب جبل طارق لا يتمتع بالحق في تقرير المصير وأن إنهاء استعمار جبل طارق لا يمكن أن يتحقق إلا بتسليم سيادة جبل طارق من المملكة المتحدة إلى إسبانيا، بصرف النظر عن رغبات شعبها. وخلاصة الموقف الأسباني هي أن مبدأ وحدة الأراضي يسبق في أولوية مبدأ تقرير المصير، ويحل محله ويُجْهِ. ولا يوافق وفد بلده على هذا الموقف ويرى أنه لا يوجد حاليا مبرر سياسي أو قانوني لموقف إسبانيا.

٦ - واستطرد قائلاً إن من الأهمية عدم خلط القضايا المتعلقة بإنهاء الاستعمار بالقضايا المتعلقة بالتزاع على السيادة. لإنهاء الاستعمار والسيادة مسألتان مختلفتان. وقد حدثت تطورات سياسية ودستورية هامة مسّت جبل طارق وأثرت في عملية إنهاء الاستعمار ويرى وفد بلده أن إنهاء الاستعمار ينبغي ألا يخص الأمم المتحدة بعد ذلك في حالة جبل طارق. وعقب المفاوضات التي دارت مع المملكة المتحدة، جرت صياغة دستور جديد أعطى أقصى قدر من الحكم الذاتي لجبل طارق للدرجة التي لا يمكن بعدها إلا أن يكون هناك دستور للاستقلال التام لجبل طارق. ويتمثل موقف المملكة المتحدة في أن جبل طارق يتمتع بالفعل بحق تقرير المصير ولكنه لا يمكن أن يختار الاستقلال الكامل دون موافقة إسبانيا بموجب معاهدة أوترخت. بيد أن الحالة لم تنتقص من حق جبل طارق في تقرير المصير. وليس هناك أساس في القانون الدولي لهذا الانتقاص و سيكون وفد بلده

وهو مستعمرة تعذر رفعها من قائمة الأقاليم ال ١٦ غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣ - وانتقل إلى المحفل الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، فقال إنه أسفر عن إبرام اتفاقات محددة بشأن استخدام المطار، والاستحقاقات التقاعدية للعمال الأسبان الذين يعيشون في جبل طارق وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية للطرق. وقد أبرمت تلك الاتفاقات بدون تحيز لمواقف كل منهما بشأن السيادة، بما في ذلك الإقليم الذي يقع فيه المطار. وجرى التسليم بأنه يتعين معالجة مسألة السيادة في مفاوضات ثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة. وسيكون من الخطأ الادعاء بأن المحفل جرّد المملكة المتحدة من مسؤوليتها للتفاوض مع إسبانيا على مسألة إنهاء الاستعمار. والحوار والتفاوض هما الوسيّلتان الوحيدتان لإيجاد حل. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تبدي المملكة المتحدة إحساسا بالمسؤولية بوصفها دولة قائمة بالإدارة وأن تسلم بأنه لا بديل للمفاوضات في إطار ولاية الأمم المتحدة. وتتمسك إسبانيا بمطالبها في السيادة وهذه المطالب متصلة بصورة متلازمة بولاية الأمم المتحدة لإنهاء استعمار جبل طارق. وينبغي عدم القيام بأية محاولة لإنهاء استعمار جبل طارق تخرج عن التدابير القانونية الدولية التي أرسّتها قرارات الأمم المتحدة.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

مسألة جبل طارق (A/C.4/61/2)

٤ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد كاروانا، رئيس وزراء جبل طارق، إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

الاشتراطات الحالية لإنهاء الاستعمار عتيقة وينبغي إعادة النظر فيها.

٨ - واختتم قائلاً إن المحفل الثلاثي للحوار عمل على أساس جدول أعمال مفتوح اشتركت فيه جميع الأطراف الثلاثة على قدم المساواة ولم يتم الإتفاق على شيء بدون الموافقة الكاملة. وقد عملت جميع الحكومات الثلاث بهمة لتسوية قضايا طويلة العهد من قبيل الاستخدام المعزز لمطار جبل طارق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتسهيل الانتقال عبر الحدود وحقوق المعاشات التقاعدية للعمال الأسبان العابرين للحدود. وأعرب عن ترحيبه بالجهود السياسية التي بذلتها حكومة إسبانيا. وقال إن المحفل أثبت أن جبل طارق وإسبانيا يمكن أن يدخلا في حوار متبادل بدون مساس بقضايا السيادة وتقرير المصير. وفي حين لا تتعلق الاتفاقات بالسيادة، فإن لإسبانيا حرية إثارة القضية إذا رغبت في ذلك. والمحفل الثلاثي مستقل عن عملية بروكسل الثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا. ومن الناحية العملية، حل المحفل الثلاثي محل عملية بروكسل، التي لم تقم بعملها منذ عام ٢٠٠٢. ولم يكن من المتوقع استئناف مفاوضات السيادة في إطار عملية بروكسل لأن المملكة المتحدة لن تدخل في مفاوضات متعلقة بالسيادة لا يقتنع بها جبل طارق، ولن يقتنع جبل طارق أبدا بعملية بروكسل. وينبغي أن يعكس مقرر الجمعية العامة الذي يصدر بتوافق الآراء بشأن جبل طارق تلك المعلومات.

٩ - انسحب السيد كاروانا.

١٠ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد بوسانو (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

١١ - السيد بوسانو (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق): قال إنه لا يتفق مع موقف المملكة المتحدة القائل

سعيدا إذا أحالت إسبانيا المسألة إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى. وسيعرض الدستور الجديد على شعب جبل طارق في استفتاء تنظمه حكومة جبل طارق. وقد أقرت المملكة المتحدة بأن الاستفتاء يشكل عملا لتقرير المصير يقوم به شعب جبل طارق.

٧ - وأردف قائلاً إنه إذا قِيلَ شعب جبل طارق الدستور، سيكونون قد اختاروا مركزا دستوريا مع المملكة المتحدة ترغب فيه غالبية شعب جبل طارق، رغم الاختلاف الشديد مع وجهة نظر المملكة المتحدة القائلة بأنه بموجب معاهدة أوترخت، فإن موافقة إسبانيا لازمة للاستقلال الكامل. والعلاقة غير الاستعمارية بموجب الدستور ستؤدي إلى إنهاء استعمار جبل طارق، مع أن السيادة حق مكتسب رسميا للمملكة المتحدة والتزاع على السيادة الأسبانية باق. وستقرر الجمعية العامة ما إذا كان من المناسب أن توقف المملكة المتحدة نقل المعلومات المتعلقة بجبل طارق بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق وأن ترفع جبل طارق من القائمة. واشتراطات الجمعية العامة للحكم الذاتي الكامل، والتحرر من السيطرة أو التدخل من حكومة دولة أخرى والاستقلال الكامل فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع المساواة السياسية المطلقة في شكل استقلال، أو ارتباط حر أو تكامل، تقوم فقط على ثلاثة أشكال صحيحة لإنهاء الاستعمار، وبالتالي فهي ناقصة. وقد مضت عقود منذ أن مارست المملكة المتحدة السلطة الإنفرادية لسن القوانين والأنظمة الأخرى بدون موافقة شعب جبل طارق؛ ولذلك، تمتع جبل طارق بحكم ذاتي. والدستور الجديد ليس مجرد إصلاح استعماري وينص على قيام علاقة حديثة وناضجة بين المملكة المتحدة وجبل طارق. وإذا مارس شعب جبل طارق حق تقرير المصير وقبل الدستور، ينبغي أيضا أن يقبله الآخرون. وإذا لم تقبل الجمعية العامة الدستور الجديد بوصفه كافيا لرفع جبل طارق من القائمة، عندئذ تكون

لدفع عملية إنهاء الاستعمار وينبغي أن تعمل على ضم الأمم المتحدة في العملية. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى إبلاغ إسبانيا بأنه ليس لها دور تؤديه في إنهاء استعمار جبل طارق، على النحو الذي قرره شعب جبل طارق في استفتاءين يفصل بينهما ٣٥ عاما. والتنازلات الثلاثية ليست بديلا عن إنهاء الاستعمار. ولا يزال عدد كبير من شعب جبل طارق ملتزما بثبات بالإلغاء الكامل للاستعمار.

١٤ - انسحب السيد بوسانو.

مسألة غوام (A/C.4/61/3)، و A/C.4/61/3/Add.2، و A/C.4/61/3/Add.3، و A/C.4/61/3/Add.4، و A/C.4/61/3/Add.5

١٥ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد آغون (معهد تشامورو للتطوير والبحث في المجال الثقافي) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

١٦ - السيد أغون (معهد تشامورو للتطوير والبحث في المجال الثقافي): قال إنه أبلغ اللجنة السنة السابقة عن المعلومات التي تكشف ومفادها أن الوكالات الاتحادية في الولايات المتحدة أبطلت عمدا أمرا توجيهيا رئاسيا صادرا عن الرئيس فورد في عام ١٩٧٥ يأمر بمنح غوام مركزا لا يقل أفضلية عن مركز ترتيبات الكومنولث لجزر ماريانا الشمالية، وإنه كانت هناك حملة جارية لخصخصة الموارد العامة لغوام. ومنذ ذلك الحين أصبحت الكهرباء مخصصة، وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت هناك خطط قيد التنفيذ لخصخصة الإمداد بالمياه والميناء التجاري الوحيد للجزيرة.

١٧ - وأضاف قائلا إنه كان يجري إعداد الجزيرة لتعزيزات عسكرية هائلة تبدأ في عام ٢٠٠٧. وتضمنت خطة إعادة التنظيم تدفق ٥٥ ٠٠٠ من العسكريين، بما في ذلك ٨ ٠٠٠ من مشاة بحرية الولايات المتحدة (المارينز) و ٩ ٠٠٠ من

بأن إنهاء استعمار جبل طارق ينبغي ألا يشمل اشتراك الأمم المتحدة. بيد أنه لعدم وجود خيار آخر، توصل جبل طارق إلى اتفاق ثنائي مع المملكة المتحدة، تأوَّج بالدستور الجديد. وطبقا للمبادئ التوجيهية لإدارة شؤون الإعلام، فإن أي عمل من أجل تقرير المصير يعني أن شعب المستعمرة يقرر مركزه. وقد أعلنت المملكة المتحدة أن تصويت شعب جبل طارق على الدستور الجديد يمثل عملا من أجل تقرير المصير. وبرغم ذلك، أشارت المملكة المتحدة أيضا إلى أن النزاع على السيادة مع إسبانيا لا يزال قابلا للتفاوض بموجب اتفاقية أوترخت. وأعرب عن عدم اتفاقه في ذلك مع المملكة المتحدة، كما أعرب عن عدم اتفاقه مع الحكومة الإقليمية على أن معايير اللجنة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار عتيقة أو اخترعتها اللجنة الخاصة إنفراديا. أعاد إلى الأذهان أن الرفع من القائمة لا يمثل الهدف، ولكن النتيجة المتمثلة في بلوغ قدر كامل من الحكم الذاتي ورحب باستعراض اللجنة لمسألة جبل طارق آخذة في الاعتبار نفس المعايير الذي تأخذ بها فيما يتعلق بأي إقليم آخر.

١٢ - واستطرد قائلا إن رأي المملكة المتحدة القائل بأن العلاقة مع جبل طارق بموجب الدستور الجديد لم تعد استعمارية، لا سند له. كما أنه لا سند أيضا لتأكيد أنها غير ملزمة بقرار الجمعية العامة ١٥٤١ بسبب امتناعها عن التصويت في عام ١٩٦٠، وموقفها فيما يتعلق بإسبانيا. وفي وقت ما سيتعين على المملكة المتحدة أن تقدم موقفا ثابتا وإما أن تدافع عن إنهاء استعمار جبل طارق أو تهدئ خاطر إسبانيا بإجراء مفاوضات بشأن السيادة.

١٣ - واختتم قائلا إنه في رأيه، لا يتمثل المبدأ الوحيد المنطبق على إنهاء الاستعمار إلا في تقرير المصير. وإذا لم يفِ الدستور الجديد باشتراطات إنهاء الاستعمار، يمكن بل وينبغي تعديله، بمشاركة المملكة المتحدة، وجبل طارق والأمم المتحدة. وينبغي أن تبلغ المملكة المتحدة اللجنة بما تفعله

- ١٩ - واختتم قائلاً إن شعب غوام ليس ملتفاً حول التعزيزات العسكرية. وليست هناك صحافة حرة. فصحيفة باسيفيك ديلي نيوز تابعة للولايات المتحدة ولا تقدم أي معايير لصياغة رأي قائم على المعرفة. ولم يُطلب إلى شعب تشامورو أن يدلي بدلوه كما أنه لم يوافق على خطط الولايات المتحدة. وحث اللجنة على إصدار قرار يشجب صراحة عمليات النقل والتعزيزات العسكرية الهائلة بوصفها خرقاً لواجبات الدولة القائمة بالإدارة.
- ٢٠ - انسحب السيد أغون.
- ٢١ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة نابوتي بورجا (المنظمة الشعبية لمناصرة حقوق الشعوب الأصلية) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.
- ٢٢ - السيدة نابوتي بورجا (المنظمة الشعبية لمناصرة حقوق الشعوب الأصلية): تكلمت بالنيابة عن السيدة ألفاريز كريستوبال، فأشارت إلى أنه، بعد مرور ٣٠٠ عام على الهيمنة الأجنبية من جانب إسبانيا، أصبحت غوام في عام ١٨٩٨ مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، التي تمثل إهتمامها الوحيد في مد نطاق وجودها العسكري في المحيط الهادئ، على أن تكون غوام قاعدتها المتقدمة الأكثر استراتيجية. وقد صودرت أراضي شعب تشامورو بصورة انفرادية للأغراض العسكرية وتمركز آلاف العسكريين في الجزيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، امتنعت عن التصويت عام ١٩٧٢ أو اعترضت على قرارات الأمم المتحدة التي تناولت مسألة غوام.
- ٢٣ - واستطردت قائلة إن شعب غوام، بوصفه من مواطني الولايات المتحدة المتمتعين بحقوق الانتخاب، صوّت بحكمته على عدم التصديق على دستورين مقترحين لغوام، الأول في عام ١٩٧٢ والثاني في عام ١٩٧٩، يعترفان بسيادة الولايات
- يعولونهم الذين كان يجري إخراجهم من أو كيناوا. وهناك قلق من أن تعاني نساء غوام نفس مصير النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب في أو كيناوا. ومن المتوقع أن يلحق بالعسكريين ٢٠ ٠٠٠ عامل تقريباً يعملون في عقود التشييد. ويعتزم الجيش زيادة عدد الغواصات النووية وحاملات الطائرات وإنشاء مركز استطلاع لمراقبة الضربات والاستخبارات في غوام، وهو يحتل بالفعل ثلث الجزيرة. وتعتزم الولايات المتحدة احتلال المزيد من الأرض، في حين أنها لم تفعل شيئاً لتنظيف التلوث الناتج عن أنشطتها في الحرب العالمية الثانية. وسيرتب هذا آثاراً هدامة بالتشامورو في غوام، وهم لا يمثلون إلا ٣٧ في المائة من سكان الجزيرة ويعانون بالفعل من ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان ذي الصلة بالأنشطة الإشعاعية والأمراض الأخرى الشائعة في المستعمرات. ومشاريع القوانين التي ترمي إلى تعويض التشامورو عن تعرضهم للمواد المشعة والسجن في معسكرات الاعتقال اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية تلقى الإهمال في كونغرس الولايات المتحدة.
- ١٨ - ومضى قائلاً إن الولايات المتحدة رصدت بلايين الدولارات لمنشآت القواعد العسكرية وتعليم أطفال العسكريين. ولم تُرصد أي مخصصات لدعم الهياكل الأساسية المتداعية أو نظام التعليم العام في غوام، مع أن الأموال كانت شحيحة لدرجة أن مرتبات المدرسين لم تُدفع لمدة ثلاثة أشهر. ويبدو أن الولايات المتحدة تتوقع أن تدفع غوام تكاليف أكبر تدريبات عسكرية في التاريخ الحديث جرت في حيران/يونيه عام ٢٠٠٦ بالقرب من شواطئ غوام، وأدت إلى عدم وصول المياه للقرى على طول خط مياه البحرية. ولن تعويض حكومة الولايات المتحدة غوام عن تحمل تكاليف الارتباط الحر مع ولايات ميكرونيزيا، الذي أهلك الموارد المحدودة للإقليم.

٢٧ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة ليون غوريو (رابطة غواهان للسكان الأصليين) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٢٨ - السيدة ليون غوريو (رابطة غواهان للسكان الأصليين): قالت إن وطنها معرض للخطر بسبب خروج المواطنين التشامورو بصورة مطردة من الوطن لأنهم لم يعودوا يتحملون العيش في غوام ويجري إحلال العسكريين التابعين للولايات المتحدة محلهم.

٢٩ - واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، تتحمل المسؤولية الأدبية والقانونية عن حماية ممتلكات وحقوق الإنسان لشعب التشامورو وضمان تقرير مصيره. وعلاوة على ذلك، أخفقت أيضا في دفع أي تعويضات لشعب غوام عن الفظائع التي عانى منها خلال الحرب العالمية الثانية. والوجود العسكري للولايات المتحدة في غوام، وهو تركة تلك الحرب، كان مدمرا لبقاء لغة الشعب وثقافته، وحقه في اختيار شكل حكومته وانتخاب زعمائه وحقه في أراضي أجداده. وتمثلت تركة أخرى للحرب في التلوث السام للأرض والمياه المحيطة بها بالنفايات النووية والنفايات الأخرى المسببة للسرطان، وما لها من تأثير في صحة الشعب. وفضلا عن ذلك، يجري تشجيع شباب التشامورو غير القادرين على التنافس للحصول على الوظائف المتاحة للالتحاق بجيش الولايات المتحدة، ويُقتلون بأعداد كبيرة نسبيا في حروب الولايات المتحدة.

٣٠ - واختتمت قائلة إنه في أوائل العام، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستنقل عدة آلاف أخرى من عسكريين إلى غوام، مما يؤدي إلى زيادة مجموع السكان بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات القليلة المقبلة، ويؤدي بالتالي إلى تغيير البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية والإيكولوجية لغوام. وينبغي

المتحدة. وقد سارت عملية المركز السياسي بالكامل في غوام بدون المشاركة النشطة للدولة القائمة بالإدارة أو تشجيعها. وفي استفتاء عام جرى في عام ١٩٨٧، صوّت الشعب لصالح مركز حكم ذاتي داخلي محدود ومؤقت، ولكن كونغرس الولايات المتحدة رفض المشروع الناتج المتعلق بقانون كومونولث غوام بسبب أحكامه المتعلقة بتقرير مصير التشامورو والرقابة المحلية على الهجرة وجوانب الرقابة الأخرى للولايات المتحدة.

٢٤ - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة تضع مصالحها الأمنية فوق جميع الاعتبارات الأخرى، ولا تسمح بحدوث تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية في غوام إلا في حدود البارامترات التي تضعها. وعلى سبيل المثال، فإن اشتراك قوات الولايات المتحدة المقيمة في استفتاء بشأن المركز السياسي في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي غير منطقي، وغير عادل وفيه إساءة للحق الديمقراطي للشعب في التصويت لتقرير مصيره السياسي.

٢٥ - واختتمت قائلة إن حكومة غوام بدأت عملية إنهاء الاستعمار الخاصة بالجزيرة بسن قانون لنظام يتعلق بتسجيل شعب التشامورو استعدادا لإجراء استفتاء عام لتقرير المصير وبإنشاء لجنة معنية بإنهاء الاستعمار. بيد أنه حتى هذه النقطة حدث تقدم ضئيل أمام عقبات مثل سياسة الهجرة التي تنتهجها الولايات المتحدة التي تسعى إلى تخفيض نسبة السكان الأصليين، أو الخصخصة التي تساندها الولايات المتحدة لممتلكات التشامورو. وطلبت منظمتها إلى اللجنة أن تعتمد قرارا يعيد تأكيد أن مسألة غوام مسألة متعلقة بإنهاء الاستعمار يتعين أن يقوم شعب التشامورو بتسويتها، ويحمل الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية عن خطة العمل بموجب العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٢٦ - انسحبت السيدة نابوتي بورجا.

يعيش شعب أي أمة كمواطنين من الدرجة الثانية، أو يُشرد عن طريق مصادرة الأرض وممارسة الضغوط الاقتصادية.

٣٥ - واختتمت قائلة إن حقوق الإنسان لشعب التشامورو ينبغي ألا تكون رهينة لحرب عالمية على الإرهاب لا تبحث عن الوسائل السلمية لحل الخلافات الدولية. وينبغي للجنة، في قرارها المتعلق بمسألة غوام، أن تشجع بقوة الدولة القائمة بالإدارة على تمويل عملية إنهاء استعمار الجزيرة، والتخلص من المواقع العسكرية السامة وإعادة الأراضي إلى الشعب، والتوقف عن جعل الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي مرفق تخزين قادر على إطلاق أسلحة الدمار الشامل في آسيا.

٣٦ - انسحبت السيدة فلوريس بيريز.

٣٧ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة نابوتي لأكسادو (المتدى الوطني للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٨ - السيدة نابوتي لأكسادو (المتدى الوطني للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا): تكلمت بوصفها عضوا في شتات التشامورو في الولايات المتحدة، فقالت إن الهيمنة الثقافية للولايات المتحدة وإفسادها العسكري لأرض التشامورو وذريتهم وروحهم وغيرهم من سكان جزر المحيط الهادئ لم تسمح ببقاء لغة التشامورو وتقاليدهم، التي تقع على شفا الانقراض. وقد رتب المجمع العسكري - الصناعي للولايات المتحدة في غوام أثارا خطيرة في البشرية ولن يؤدي إلا إلى إعاقة التقدم نحو تقرير المصير، الذي تلتزم الولايات المتحدة بكفالاته. وقد نسي شعب التشامورو نفسه أنه يتمتع بحق اختيار مجتمع لا يخدم أي مصالح أخرى غير مصالحه وكثيرا ما يعتقد أنه ليس هناك خيار آخر إلا خيار التحول للإستخدام العسكري. وكان يتعين تثقيف الشعب

أن يشير قرار اللجنة بشأن المسألة إلى أن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدولة المستعمرة تعوق منح الاستقلال لشعب التشامورو وتنتهك حقه في البقاء على قيد الحياة في وطنه.

٣٩ - انسحبت السيدة ليون غوريرو.

٣٢ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة فلوريس بيريز (التحالف الدولي للشعوب ضد التلوث العسكري) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٣ - السيدة فلوريس بيريز (التحالف الدولي للشعوب ضد التلوث العسكري): قالت إن التدفق الذي يُقدر ب ٣٥٠٠٠ من العسكريين التابعين للولايات المتحدة في السكان الحاليين البالغ عددهم ١٦٨ ٠٠٠ نسمة، المقرر أن يبدأ في عام ٢٠٠٧، سيغير بصورة هامة الأجواء الديموغرافية والسياسية للجزيرة. وقد أدت سياسات الهجرة التي تنتهجها الولايات المتحدة في غوام إلى تهميش السكان التشامورو، وجعلتهم أقلية بلغت نسبتها ٣٧ في المائة فحسب في وطنهم. وستؤدي التعزيزات العسكرية والتوسع المزمع في الهياكل الأساسية العسكرية إلى تحويل الجزيرة إلى قاعدة أمامية. وموقع القواعد بالقرب من مصادر المياه أدى بالفعل إلى تلوث إمدادات المياه وعرض للخطر صحة السكان الحاليين، العسكريين والمدنيين على حد سواء.

٣٤ - واستطردت قائلة إنه يجري اتخاذ قرارات انفرادية بشأن مستقبل غوام بدون موافقة الشعب واشتراكه، مما يعني أن الولايات المتحدة تستغل غوام سياسيا كمستعمرة بدلا من دعم حق التشامورو في تقرير المصير. والأشياء التي يعتبرها التشامورو هامة يجري انتزاعها لخدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة: مياهه، وأرضه، ثقافته البالغ عمرها ٤ ٠٠٠ عام، وروحه كشعب. وينبغي ألا

للإبلاغ عن تراثه وثقافته المتنوعة اللتين يجري تدميرهما بصورة منهجية من أجل المحافظة على النظام الاستعماري.

٤٥ - انسحبت السيدة كاسترو.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/61/4 و Add.1 و 3 و 7)

٤٦ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد ويلسون (مؤسسة الولايات المتحدة المعنية بالصحراء الغربية) إلى مائدة مقديمة الالتماسات.

٤٧ - السيد ويلسون (مؤسسة الولايات المتحدة المعنية بالصحراء الغربية): قال إنه قيل الكثير عن كل تطور جديد في التاريخ الحديث للصحراء الغربية، بدءاً من تكوين جبهة البوليساريو في أيار/مايو ١٩٧٣، يليه إنشاء الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في آذار/مارس ١٩٧٦، والاتفاق في آب/أغسطس ١٩٧٨ بين جبهة البوليساريو وموريتانيا، وحرب العصابات التي شنتها جبهة البوليساريو طوال ١٥ عاماً، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، ووقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، وعرض خطة بيكر في عام ٢٠٠١، والقرار التوفيقي الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ واقترحت فيه أن تصبح الصحراء الغربية منطقة شبه مستقلة ذاتياً تابعة للمغرب لمدة ٥ سنوات، وفي النهاية، استقالة الممثل الخاص، السيد جيمس بيكر، التي تركت عملية الأمم المتحدة في حالة جمود. وجرى التصريح بأقوال أخرى كثيرة منذ ذلك الحين ولم يعد هناك شيء يُقال. ولذلك حان الوقت لا للكلام بل للعمل. ويمكن أن يتفق جميع الأطراف على أن يعود الصحراويون إلى وطنهم.

٤٨ - انسحب السيد ويلسون.

٤٩ - وبناء على دعوة الرئيس، جلس السيد شوبراد (جامعة باريس) إلى مائدة مقديمة الالتماسات.

فيما يتعلق بتلك التبعية العسكرية والاقتصادية المطلقة كما كان يتعين خلق فرص بديلة.

٣٩ - واختتمت قائلة إنه يجب على اللجنة أن تعمل على وقف الاحتلال العسكري لغوام. ويمكن أن تبدأ بالإشراك المباشر للجنة غوام المعنية بإلغاء الاستعمار وجماعات القواعد الشعبية من قبيل الجماعة التي تمثلها.

٤٠ - انسحبت السيدة نابوتي لأكسادو.

٤١ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة كاسترو (معهد تشامورو للبحث والتطوير في المجال الثقافي) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٢ - السيدة كاسترو (معهد تشامورو للبحث والتطوير في المجال الثقافي): أشارت إلى أن تقاليد شعب التشامورو تبجل الأرض بدرجة كبيرة، وتعتبر الشعب راعيها المحترم، وتمتدح قيم الشرف والأسرة. وإذا كان التشامورو قد بقوا على قيد الحياة مئات السنين من الاستعمار وحروب الإبادة الجماعية والأمراض والسقطة النووية، كان هذا بفضل قوة تاريخهم الحي.

٤٣ - واستطردت قائلة إن غوام تواجه الآن، مع ذلك، تهديداً جديداً وخطيراً: النظام العالمي الجديد للهيمنة الغربية على العالم، التي تستبعد، في سعيها لجني أرباح اقتصادية، شعوب جزر ماريانا تحت ستار ضمان السلام. غير أن الشعب الذي أُخضع إلى هذا الحد سعى في طلب الحرية والحق الأساسي في تقرير المصير، ووضع حد لجنون الحرب. والتعزيزات العسكرية الهائلة، والتي تزداد كثافة، التي وعدت بها الولايات المتحدة، لها القدرة سواء على التدمير على نطاق العالم أو إيجاد عالم يعود معا إلى رشده.

٤٤ - واختتمت قائلة إن أمم المجتمع الدولي لديها القدرة على كسر دورة السيطرة الاستعمارية، وفي هذا المسعى النبيل يجب إعطاء صوت السكان الأصليين تواجداً متساوياً

الأطفال إلى المخيمات التي يشغلها الصحراويون. وقامت بنفسها بتوزيع هدايا على الأطفال وأعربت عن شكها في أن يسمح المغرب لها بتوزيع تلك الهدايا على أطفال المغرب والصحراء الغربية المحتلة. وإذا كان هناك فساد، فإنها تطلب أدلة حقيقية وإعلانا كاملا عن أي أعمال غير مشروعة. وينبغي ألا تبخل الأمم المتحدة بأي موارد للوصول إلى المسؤولين عن ذلك، لأنه، ما دام هناك فساد، سيظل الشعب مستعبدا.

٥٦ - ومضت قائلة إن الغاية المستهدفة هي تحقيق العدل والحرية للشعب الصحراوي. وحثت الأمم المتحدة على فتح باب المفاوضات بين الصحراويين والمغرب، على أساس خطة التسوية أو خطة السلام من أجل تحقيق شعب الصحراء الغربية مصيره. والشعب الصحراوي متمسك بحقيقة الحرية والديمقراطية والتمست نيابة عنهم السماح لهم بالعودة إلى وطنهم كشعب حر يمكنه إعمال دستور تم وضعه بالفعل. وينبغي ألا تقف الأمم المتحدة جانبا في الوقت الذي يتعرض فيه أشخاص مثل السيدة أميناتو حيدر للسجن والضرب بسبب التظاهر مطالبة بحق الانتخاب. وهناك تناقض صارخ بين محتتها ومظاهر ترف مرفق الأمم المتحدة بالقرب من تندوف.

٥٧ - وحثت اللجنة على توفير إطار العمل اللازم لإجراء استفتاء سريع لشعب الصحراء الغربية؛ والضغط على المغرب للموافقة على إجراء استفتاء؛ وضمان إمكانية قيام الأطفال الصحراويين وأسرهم بترك مخيمات اللاجئين والعودة إلى وطنهم على وجه السرعة بسلام؛ وتمكين المزيد من الأسر في المخيمات من زيارة أقاربهم في الصحراء الغربية.

٥٨ - انسحبت السيدة هوف.

٥٩ - وبدعوة من الرئيس، جلس السيد هاغن (لجنة الدعم النرويجية للصحراء الغربية) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٠ - السيد شوبراد (جامعة باريس): أعاد إلى الأذهان أنه، في الدورة الستين، قدم للجنة مجملا للتاريخ السياسي للصحراء الغربية. بيد أنه طوال العام الماضي، حدثت تطورات مزعجة، بما في ذلك حدوث زيادة في الإرهاب، والجريمة والهجرة غير المشروعة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا، مما دفع بعض الدول إلى الدعوة للأخذ بحلول صارمة.

٥١ - واستطرد قائلا إن العوامل الجغرافية السياسية تعمل معا على إحداث أسوأ نتائج ممكنة. فمن ناحية، هناك خطر ظهور حركة انفصالية متطرفة تعمل بالاشتراك مع عناصر إجرامية، في حين أنه، من ناحية أخرى، انكمشت سلطة جبهة البوليساريو بصورة كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية، جزئيا نتيجة لتحركات المغرب للسماح بتمتع المنطقة بالحكم الذاتي بقدر أكبر. وبسبب إفتقار جبهة البوليساريو إلى الدعم الشعبي، فإنها تنخرط بصورة متزايدة في الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة.

٥٢ - واختتم قائلا إنه إذا كان الاختيار للمستقبل يقع بين تحركات المغرب تجاه التنمية المناسبة للمنطقة، إلى جانب منح الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات المزيد من الحكم الذاتي وإعادةهم للوطن، وحركة ثورية تنجر في الجريمة، ليس من الصعب رؤية ما هو الأفضل. وينبغي دعم المغرب في الجهود التي يبذلها لوضع المنطقة في حالة أكثر استقرارا.

٥٣ - انسحب السيد شوبراد.

٥٤ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة هوف (الجمعية الدولية لتعليم الأطفال) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٥ - السيدة هوف (الجمعية الدولية لتعليم الأطفال): قالت إنه، على مدى السنوات السبع الماضية، قامت بتسهيل إرسال حاويات كثيرة من الأغذية، واللوازم الطبية وهدايا

٦٣ - واختتم قائلاً إن وجود الشركات والدول الأجنبية التي تعمل من أجل المصالح المغربية في المناطق المحتلة يشكل عقبة خطيرة أمام حل النزاع. وباستثناء دول قليلة، مثل النرويج والسويد، التي لم تشجع رسمياً الاستثمار في المنطقة، قلما توجد أي دولة قامت استباقي لحظر الأنشطة التجارية في الصحراء الغربية. وهذا ليس كافياً بالمرّة. وحث اللجنة على أن تنظر في طرق ووسائل منع البلدان والدول الأجنبية من إطالة أمد الاحتلال بالحصول على مكاسب غير مشروعة من الوجود المغربي في الصحراء الغربية.

٦٤ - انسحب السيد هاغن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

٦٠ - السيد هاغن (لجنة الدعم النرويجية للصحراء الغربية): قال إن شركة النفط الحكومية المغربية لديها نوايا واضحة كل الوضوح للإسراع بأنشطة استكشاف النفط في الصحراء الغربية المحتلة. أما شركة النفط التابعة للولايات المتحدة، كوزموس إنبرجي، التي أبرمت عقداً مع المغاربة، فقد استأجرت بالفعل سفينة حفر وأعلنت عن خطط للحفر في الصحراء الغربية - أو "المغرب"، كما أطلقوا عليها - بحلول عام ٢٠٠٧ رغم فتوى صدرت عن الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة عرّفت الاستغلال وكذلك التنقيب على حد سواء بأنهما غير قانونيين. وعلاوة على ذلك، فإن السكان المحليين وجبهة البوليساريو معارضان للخطة.

٦١ - ومضى قائلاً إن تلك الأنشطة التجارية ترتب آثاراً سياسية واضحة، حيث أنها تضيف الشرعية على الوجود المغربي في المنطقة. وقد أعلنت وزارة المالية النرويجية أن التنقيب على النفط في الصحراء الغربية يمثل انتهاكاً خطيراً بوجه خاص للمبادئ الأخلاقية الأساسية لأنه يمكن أن يعزز مطالب المغرب بالسيادة ومن ثم يسهم في تقويض عملية السلام. وتتضمن الفقرة ٢، من المادة ١٦، من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الحكم التالي: "لا تتمتع أي دولة بالحقوق في تعزيز أو تشجيع الاستثمارات التي قد تشكل عقبة أمام تحرير إقليم محتل بالقوة". ومع ذلك تُبجّر ناقلات البضائع الصب بانتظام إلى جميع أنحاء العالم محملة بالفوسفات والسلع الأخرى المسروقة من الصحراء الغربية، في حين عقد الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة اتفاقاً مع المغرب يسمح لسفن الصيد التابعة للاتحاد الأوروبي بالصيد في المياه المحتلة التابعة للصحراء الغربية.

٦٢ - وأردف قائلاً إنه فيما مضى، فرض مجلس الأمن جزاءات على جنوب أفريقيا لوقف نهباها لثروة ناميبيا. ومع أن حالة الصحراء الغربية مشابهة، لم تُفرض جزاءات لمنع نهب ثروتها.